CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/16/7
11 March 2012

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع السادس عشر
مونتريال، 30 أبريل/نيسان – 5 مايو/أيار 2012
البند 6-3 من جدول الأعمال المؤقت*

التنوع البيولوجي: التخطيط المكاني البحري والمبادئ التوجيهية الطوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية

مذكرة من الأمين التنفيذي

موجز تنفيذي

عملا بطلب مؤتمر الأطراف في الفقرة 50 من المقرر 29/10، أعد الأمين التنفيذي مشروع مبادئ توجيهية طوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي (EIAs) والتقييمات البيئية الاستراتيجية (SEAs) في المناطق البحرية والساحلية. ويستند مشروع المبادئ التوجيهية الطوعية إلى المبادئ التوجيهية الطوعية الموجودة حاليا والمؤيدة من خلال المقرر 28/8، باستخدام المبادئ التوجيهية الواردة في المرفقات الثاني والثالث والرابع بتقرير حلقة عمل مانيلا للخبراء بشأن الجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5). وتأخذ هذه المبادئ في الحسبان أيضا الاختلافات الإيكولوجية، والاختلافات في الإدارة والتحديات العملية الأخرى المتصلة بتطبيق تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الإستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية، لاسيما فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في مناطق البحار المفتوحة/أعماق البحار، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

وبناء على طلب آخر في نفس المقرر (الفقرة 75)، أعدت وثيقة تجميع بشأن تجارب واستخدام التخطيط المكاني البحري، من جانب أمانة الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية بالتعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وشركاء آخرون ذوي صلة. ويمكن أن يستكمل التخطيط المكاني البحري ويعزز الجهود المبذولة الحالية في تطبيق نهج النظام الإيكولوجي على تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وإنشاء وإدارة المناطق المحمية البحرية، وتحديد المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا. غير أن تطبيق التخطيط المكاني البحري، على المستوى العملي، يتقيّد بعدم وجود القدرات التقنية والإدارية الضرورية فضلا عن إطار

* UNEP/CBC/SBSTTA/16/1

لتقليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الأمانة، وللمساهمة في مبادرة الأمين العام لجعل الأمم المتحدة محايدة مناخيا، طبع عدد محدود من هذه الوثيقة. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مؤسسي وعمليات للإدارة المتكاملة المشتركة بين القطاعات. وتزيد التحديات من العقبات عند زيادة التطبيق على الصعيد الإقليمي أو عبر الحدود.

مشروع التوصيات

قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في أن توصي مؤتمر الأطراف بأن يعتمد مقررا في اجتماعه الحادي عشر، وفقا للخطوط التالية:

إن مؤتمر الأطراف،

المبادئ التوجيهية الطوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي (EIAs) والتقييمات البيئية الاستراتيجية(SEAs) في المناطق البحرية والساحلية

إذ يشير إلى المقرر 28/8 الذي أيد فيه مؤتمر الأطراف مبادئ توجيهية طوعية بشأن تقييم الأثر البيئي الشامل على التنوع البيولوجي والتقييم البيئي الاستراتيجي،

وإذ يلاحظ أن المناطق البحرية، لاسيما مناطق البحار المفتوحة/أعماق البحار، بها اختلافات إيكولوجية مهمة عن المناطق الأرضية والساحلية، وأن المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية لها نظم إدارة مختلفة،[1] وبناء عليه، مما يتطلب إيجاد إرشادات محددة لهذه المناطق،

1- يؤيد المبادئ التوجيهية الطوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية، خصوصا فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي البحري في مناطق البحار المفتوحة/أعماق البحار، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، (UNEP/CBD/SBSTTA/16/7)؛

2- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يجعل هذه المبادئ التوجيهية متاحة للأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية، خصوصا شعبة الأمم المتحدة لشؤون المحيطات وقانون البحار، والمنظمة البحرية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والسلطة الدولية لقاع البحار، ومنظمات البحار الإقليمية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك؛

3- يشجع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على استخدام المبادئ التوجيهية الطوعية، حسب مقتضى الحال ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عند النظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية، لاسيما بخصوص التنوع البيولوجي البحري في مناطق البحار المفتوحة/أعماق البحار، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية؛

4- *يطلب* إلى الأطراف، ويدعو الحكومات الأخرى والمنظمات المعنية إلى الإبلاغ عن التقدم المحرز في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية، بما في ذلك من خلال التقارير الوطنية الخامسة والتقارير الوطنية اللاحقة، حسب مقتضى الحال؛

---

[1] على النحو الوارد شرحه في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/6.

التخطيط المكاني البحري

5- يرحب بالوثيقة التجميعية للخبرات واستخدام التخطيط المكاني البحري، على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/18، *ويحيط علما* بالرسائل الرئيسية الواردة في الوثيقة الحالية (UNEP/CBD/SBSTTA/16/7)؛

6- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي، رهنا بتوافر الموارد المالية والموارد البشرية لدى الأمانة، أن يتعاون مع الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات، مثل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، والفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF-STAP) والمنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن ما يلي:

(أ) إعداد قاعدة بيانات/نظام لتقاسم المعلومات تستند إلى الويب تربط مصادر المعلومات القائمة[2] على شبكة الإنترنت؛

(ب) الاستمرار في تجميع الخبرات واستخدام ممارسات التخطيط المكاني البحري، خصوصا الممارسات التي تدعم تحقيق الأهداف 6 و8 و10 و11 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، وأن يتيح المعلومات المجمعة للأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات؛

(ج) إعداد إرشادات عملية وحزمة أدوات لتطبيق التخطيط المكاني البحري بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية القائمة[3] من خلال تنظيم حلقة عمل للخبراء، من أجل استكمال ومواصلة تعزيز الجهود الحالية التي تبذلها الأطراف والحكومات الأخرى في تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية؛ وتصميم وإنشاء وإدارة المناطق البحرية المحمية؛ وتحديد المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا؛ والجهود الأخرى للإدارة حسب المنطقة؛

(د) تنظيم حلقات عمل تدريبية بالترابط الوثيق مع الجهود الحالية الرامية إلى بناء القدرات بشأن المناطق البحرية المحمية[4] والمناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا،[5] من أجل زيادة قدرات الأطراف، لاسيما الأطراف من البلدان النامية، في تطبيقها للتخطيط المكاني البحري كأداة لتعزيز الجهود القائمة المبذولة بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، والمناطق البحرية المحمية، والمناطق البحرية المهمة إيكولوجيا وبيولوجيا (EBSAs)، والممارسات الأخرى لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام.

---

[2] مثل: الصفحة الشبكية للتخطيط المكاني البحري التابعة لـــIOC/UNESCO. http://www.unesco-ioc-marinesp.be/marine_spatial_planning_msp

[3] مثل: المبادئ التوجيهية للتخطيط المكاني البحري التابعة لـــIOC/UNESCO.

[4] مثل دليل التدريب بشأن المناطق المحمية التابع لـــUNDOALOS

[5] مثل أدلة التدريب والنماذج التي أعدها الأمين التنفيذي بشأن المناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا.

أولا - مقدمة

1- إعمالا للفقرة 50 من المقرر 29/10، قام الأمين التنفيذي بتيسير إعداد المبادئ التوجيهية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية الطوعية القائمة المؤيدة من خلال المقرر 28/8، باستخدام الإرشادات في المرفقات الثاني والثالث والرابع لتقرير حلقة عمل مانيلا للخبراء المعنية بالجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية خارج الولاية الوطنية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5)، مع الاعتراف بأن هذه المبادئ التوجيهية ستفيد كثيرا الأنشطة التي لم تنظم حتى الآن بعملية لتقييم الآثار.

2- وقد عممت مشروعات المبادئ التوجيهية الطوعية، مع معلومات أساسية إلى الأطراف، والحكومات الأخرى والمنظمات لكي يقوم النظراء باستعراضها من خلال الإخطار SCBD/STTM/JM/JLe/rg/78095 (2011-2012)، المؤرخ 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وتنعكس التعليقات من استعراض النظراء التقني في مشروع المبادئ التوجيهية (UNEP/CBD/SBSTTA/16/7/Add.1) وفي وثيقة المعلومات الأساسية (UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/16) حسب إعدادها للاجتماع السادس عشر للهيئة الفرعية.

3- وإعمالا للفقرة 75 من نفس المقرر، تعاون الأمين التنفيذي مع أمانة كل من الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF-STAP) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمات البحار الإقليمية/المبادرات الإقليمية، والمنظمات الدولية الأخرى. وأعد مشروع تقرير عن التخطيط المكاني البحري (UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/18) وقدم إلى أمانة الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF-STAP) التي جمعت ولخصت المعلومات المتوافرة عن الخبرات واستخدام التخطيط المكاني البحري، لاسيما عن المبادئ الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمبادئ الأخرى المستخدمة لإرشاد مثل هذا التخطيط واستخدام أدوات الإدارة حسب المنطقة. ولخص هذا التقرير المعلومات المتاحة من التقارير الوطنية الثالثة والرابعة، والمساهمات من منظمات البحار الإقليمية، ومعلومات ووثائق إضافية تم تجميعها من البحوث فضلا عن نتائج اجتماعات استشارية للخبراء لاستعراض مشروع التقرير، التي نظمتها أمانة الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية (GEF-STAP) بالاشتراك مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي كاجتماع/حدث جانبي للاستعراض الحكومي الدولي الثالث (IGR-3) لتنفيذ برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (GPA) المنعقد في مانيلا، من 23 إلى 24 يناير/كانون الثاني 2012.

4- وثمة طلبات إضافية موجهة إلى الأمين التنفيذي في المقرر 29/10 للعمل مع المنظمات التي تجري تقييمات بحرية لتحسين النظر في التنوع البيولوجي في هذه التقييمات (الفقرة 69) ولتنظيم حلقة عمل للخبراء بشأن المناطق المحمية البحرية (الفقرة 75). ولم تنفذ هذه الأنشطة حتى الآن بسبب الموارد البشرية المحدودة في الأمانة.

5- وتؤيد هذه الوثيقة تحقيق الأهداف 6 و8 و10 و11 من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020:

- **الهدف 6**: *بحلول عام 2020*، يتم على نحو مستدام إدارة وحصاد جميع الأرصدة السمكية واللافقاريات والنباتات المائية، بطريقة قانونية وبتطبيق النُهج القائمة على النظام الإيكولوجي، وذلك لتجنب الصيد المفرط، ووضع خطط وتدابير انعاش لجميع الأنواع المستنفدة، ولا يكون لمصايد الأسماك تأثيرات ضارة كبيرة على الأنواع المهددة بالانقراض والنظم الإيكولوجية الضعيفة، وأن تكون تأثيرات مصايد الأسماك على الأرصدة السمكية والأنواع والنظم الإيكولوجية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة.
- **الهدف 8**: *بحلول عام 2020*، يخفَّض التلوث، بما في ذلك التلوث الناتج عن المغذيات الزائدة، إلى مستويات لا تضر بوظيفة النظم الإيكولوجية وبالتنوع البيولوجي.
- الهدف 10: *بحلول عام 2015*، تُخفَّض إلى أدنى حد الضغوط البشرية المتعددة على الشعب المرجانية، والنظم الإيكولوجية الضعيفة الأخرى التي تتأثر بتغير المناخ أو تحمّض المحيطات، من أجل المحافظة على سلامتها ووظائفها.
- **الهدف 11**: *بحلول عام 2020*، يتم حفظ 17 في المئة على الأقل من المناطق الأرضية ومناطق المياه الداخلية و10 في المئة من المناطق الساحلية والبحرية، وخصوصا المناطق ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، من خلال نظم مدارة بفاعلية ومنصفة وتتسم بالترابط الجيد، وممثلة إيكولوجياً للمناطق المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المنطقة، وإدماجها في المناظر الطبيعية الأرضية والمناظر الطبيعية البحرية الأوسع نطاقا.

ثانيا - المبادئ التوجيهية الطوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية

6- تحتوي الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/7/Add.1 على ما يلي:

(أ) مشروع مبادئ توجيهية طوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي في المناطق البحرية والساحلية (الجزء الأول)؛

(ب) مشروع إرشادات عن التقييم البيئي الاستراتيجية الشامل للتنوع البيولوجي في المناطق البحرية والساحلية (الجزء الثاني).

7- وتحظى المبادئ التوجيهية بتأييد من معلومات أساسية عن إعداد المبادئ التوجيهية الطوعية للنظر في التنوع البيولوجي في تقييمات الأثر البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية (الوثيقة UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/6). وتصف وثيقة المعلومات الأساسية هذه وتحلل الإرشادات والملاحظات الرئيسية المحددة في المرفقات الثاني والثالث والرابع لتقرير حلقة عمل مانيلا للخبراء المعنية بالجوانب العلمية والتقنية ذات الصلة بتقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي في المناطق البحرية خارج الولاية الواقعة الوطنية (UNEP/CBD/SBSTTA/14/INF/5).

8- وأعدت المبادئ التوجيهية الطوعية بالاستناد إلى الإرشادات من حلقة عمل مانيلا فضلا عن استعراض مختارة عالمية وإقليمية وقطاعية لأطر. وتم تحديد العناصر الرئيسية لإدراجها في مشروع المبادئ التوجيهية. ثم

أدرجت هذه العناصر في المبادئ التوجيهية الطوعية القائمة في اتفاقية التنوع البيولوجي للنظر في التنوع البيولوجي في تقييم الأثر البيئي وإرشادات عن تقييم البيئي الاستراتيجي الشامل للتنوع البيولوجي، حسبما يرد في المقرر 28/8، بغية تحسين فائدة وأهمية المبادئ التوجيهية في المناطق البحرية، لاسيما بخصوص التنوع البيولوجي البحري في مناطق البحار المفتوحة/أعالي البحار، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية. وفي هذه العملية، احتفظ بالنصوص الأصلية للمبادئ التوجيهية باستثناء أي نصوص تطبق حصريا على النظم الإيكولوجية الأرضية.

9- وقد تم معالجة الثغرات التالية بالتحديد في المبادئ التوجيهية الطوعية لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن تقييم الأثر البيئي:

(أ) اكتساب معارف أفضل عن النظم البيولوجية خارج الولاية الوطنية حتى يستند التقييم وصنع القرار على معلومات مناسبة وعلم سليم؛

(ب) تجميع الخبرات عن كيفية استجابة النظم الإيكولوجية البحرية، لاسيما في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، للآثار البشرية السابقة والقوة الطبيعية، ومدى فاعلية تدابير التخفيف؛

(ج) إعداد مقاييس عالمية، وعند الاقتضاء، مقاييس إقليمية للاضطرابات المقبولة؛

(د) إجراء البحوث لإيجاد تفهم أفضل للروابط بين التأثيرات وعمليات النظم الإيكولوجية في النظم الإيكولوجية البحرية؛

(هـ) النظر في الهياكل المحتملة للإدارة لتنفيذ تقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، بما في ذلك توضيح ما يؤهل مجموعة "كأصحاب المصلحة" وكيف يمكن لأصحاب المصلحة أن يشاركوا في صنع القرار على أساس منصف، وكيفية إنشاء الأهلية للحصول على تعويض، "والمعايير" التي ستطبق على تقييم الأثر البيئي؛

(و) تعزيز التعاون الأفضل بين الدول والمنظمات الدولية التي يوجد لديها تكنولوجيا وقدرات وكفاءات للقيام بجميع المهام العلمية والتقنية والإدارية المتعلقة بتقييم الأثر البيئي في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية؛

(ز) تعزيز قدرات الدول والمنظمات الدولية على ممارسة الرصد القانوني، والمراقبة والإشراف على شروط تقييم الأثر البيئي ومنع الإجراءات من المجموعات التي تختار أن تفرض مقاييس ذاتية للحفظ.

10- وقد تم النظر في العناصر التي لم تكن موجودة في مشروع المبادئ التوجيهية لاتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التقييمات البيئية الاستراتيجية، خصوصا حسبما تتعلق بالتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية، تم النظر فيها عند إعداد مشروع الإرشادات للتقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية والساحلية، مع الاستعانة بنتائج حلقة عمل مانيلا.

11- ولوحظ في حلقة عمل مانيلا أن التقييمات البيئية الاستراتيجية لها مزايا مميزة تعتبر مناسبة بصفة خاصة لتخطيط إدارة التنوع البيولوجي البحري خارج المناطق التي تخضع للولاية الوطنية. فهي تسمح بتنسيق أنشطة مستخدمين متعددين في مجال المحيطات من خلال آليات مثل خطط الإدارة المتكاملة للأقاليم والأقاليم الفرعية.

ويمكن تصميم هذه الخطط للحفاظ على موائل الأنواع وهيكل النظام الإيكولوجي من حيث المكان والزمان عبر عمود المياه الكامل وحتى وبما يشمل قاع البحار وتحت القاع. ويمكن أيضا أن تأخذ في الحسبان الآثار الفردية والتراكمية للمستخدمين والتغير البيئي الطبيعي.

12- ولوحظ أيضا أن عملية إجراء التقييمات البيئية الاستراتيجية في المناطق البحرية الواقعة خارج الولاية الوطنية قد يقيدها في الغالب عدم توافر معلومات عن:

(أ) توزيع الأنواع والموائل وتوافرها؛

(ب) التباين الطبيعي في توزيع الأنواع والموائل؛

(ج) تأثيرات الأحداث بفعل الإنسان على الأنواع والموائل؛

(د) الروابط بين الأنواع وبيئتها المادية وفيما بينها.

13- ويمكن أن تقدم التقييمات البيئية الاستراتيجية مبررات لتعديلات ينبغي إدخالها على خطط الإدارة المتكاملة عبر الزمن، نظرا لاكتساب معلومات أكثر عن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في المناطق البحرية خارج الولاية الوطنية ولخطورة الآثار من الأنشطة البشرية. وقد تقترح التقييمات البيئية الاستراتيجية إنشاء شبكات بيئية لإجراء مزيد من البحوث في البيئة البحرية وتحفيز التمويل المشترك مع الصناعة، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية.

14- ويمكن إنشاء التقييمات البيئية الاستراتيجية لمعالجة النظم الإيكولوجية للمحيطات كبيرة الحجم، مثل طين السهول العميقة والمجموعات الواسعة من الجبال والارتفاعات المتطاولة في وسط المحيط، ومدى اتصال النظم الإيكولوجية المحلية والمنفصلة، مثل الفتحات الحرارية المائية، وشعاب المرجان في المياه الباردة، والتلال البحرية. ويمكن أن تأخذ في الحسبان التضاريس الطبيعية لقاع البحار، والتغيرات على خط العرض، والتوزيع إلى مناطق في الأعماق (مثلا، تأثيرات الحرارة والضغط على فسيولوجيا الحيوانات) ومدخلات الأغذية من مصادر التمثيل الغذائي أو الكيميائي.

ثالثا – التخطيط المكاني البحري

15- يستند هذا القسم إلى نتائج وثيقة تلخص خبرات واستخدام التخطيط المكاني البحري، على النحو الوارد في الوثيقة (UNEP/CBD/SBSTTA/16/INF/18)، التي جمعت المعلومات المتاحة عن نطاق أنشطة التخطيط المكاني البحري حول العالم، والدروس المستفادة عن فائدة عمليات وأدوات التخطيط المكاني والإدارة، ومعايير النجاح على نطاقات مختلفة.

16- وتستكشف الوثيقة التجميعية الإدارة المكانية كوسيلة لحماية التنوع البيولوجي البحري والساحلي وفي نفس الوقت معالجة الاحتياجات البشرية، والتركيز بوجه خاص على الخدمات القيمة للنظم الإيكولوجية في السواحل والمصبات والدلتا، والبيئات القريبة من الشواطئ، والمحيطات المفتوحة. وتستعرض عمليات التخطيط التقليدية، وتحدد أدوات ابتكارية جديدة، وتناقش الإمكانيات التي يتمتع بها التخطيط المكاني البحري – التي لم تتحقق بالكامل بعد – في مواءمة مصالح الحفظ والتنمية، مع حماية النظم الإيكولوجية الحيوية في نفس الوقت، والخدمات التي تقدمها، والتنوع البيولوجي الذي تدعمه.

17- ويوجد التخطيط المكاني البحري في أشكال عديدة، ويتزايد استخدامه لتحسين الإدارة وتقليل الصراعات، إما بين المستخدمين المباشرين للموارد والمناطق البحرية والساحلية، أو بين المؤسسات التي تلعب دورا في إدارة الأنشطة التي تؤثر على هذه الموارد والمناطق. ويوحي انتشار التخطيط المكاني البحري إلى أنه بدون هذا التخطيط، لن تتمكن أنظمة الإدارة الساحلية والبحرية من التصدي للتحديات الناشئة التي تحدث عن الاستخدام الساحلي والبحري المتزايد بدرجة كبيرة، والتصادمات على الحصول على الموارد وعلى الحقوق فيها.

18- وتوحي المجموعة العريضة لنُهج التخطيط المكاني البحري إلى عدم وجود طريقة واحدة لإجراء التخطيط المكاني البحري بفاعلية. وينبغي أيضا ملاحظة أن حفظ التنوع البيولوجي لا يشكل عادة هدفا رئيسيا في التخطيط المكاني البحري، أو يكون عاقبة له دائما. ومع ذلك، هناك عناصر لعدد ناجح من التخطيط المكاني البحري التي تساهم في الحفظ الإيجابي ونواتج التنمية التي تم توضيحها في هذه الدراسة.

ما هو التخطيط المكاني البحري

19- إن التخطيط المكاني البحري نهج أو إطار لتقديم وسيلة من أجل تحسين صنع القرار حسبما يتعلق باستخدام الموارد البحرية والمكان البحري. ومن المبادئ التي تؤكد معظم التخطيط المكاني البحري في مجالات الساحلية والبحرية هناك نهج النظام الإيكولوجي والإدارة التي تعتمد على النظام الإيكولوجي. ويتطلع هذا التخطيط إلى المستقبل ويسترشد بغايات وأهداف وسياسات محددة مسبقا.

20- والأساس العام في جميع عمليات التخطيط المكاني البحري هو المكان، أي بعبارة أخرى، الإدارة التي تعتمد على المكان، مهما كان النطاق وفي أي سياق اجتماعي أو منطقة احيائية يتم ممارسته فيها. فالأبعاد المكانية عن كيفية فهمنا للنظم الإيكولوجية، والروابط عبر المكان التي تسمح بالإدارة المتكاملة، وصلات البشر مع النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي فيها تعتبر كلها اعتبارات مهمة بدرجة حاسمة في تخطيط وتنفيذ الإدارة الفعالة.

21- ولا يكون التخطيط المكاني البحري حسب المنطقة فحسب، بل أيضا يكون زمنيا؛ أي، باستخدام التنبؤات، فضلا عن الإدارة الموسمية. وهذا يعني أن التخطيط المكاني البحري لا يستند فحسب على استجابات يتنبأ بها للإدارة (في المجالات الإيكولوجية والاجتماعية)، بل أيضا ما ينطوي على ذلك من استجابة وفترات التأخير.

22- ولا يعتبر التخطيط المكاني البحري بديلا للإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية أو الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية (IMCAM)، بل أنه بدلا من ذلك يستند إلى هذين النهجين المهمين وإلى السياسات التي تؤيدهما. ويستند أيضا التخطيط المكاني البحري إلى أدوات مكانية أخرى أكثر تقييدا، مثل تقييمات مصايد الأسماك حسب المنطقة، والخطط المحلية أو البلدية لاستخدام الأراضي، وتدابير التنوع البيولوجي حسب المنطقة، مثل تعريف المناطق المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا (EBSAs)، وموقع المناطق المحمية البحرية وشبكات المناطق المحمية البحرية. وبالتالي، تشمل الإدارة التي تتدفق من التخطيط المكاني البحري، المعرفة بشكل واسع، الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، وتصميم وتنفيذ المناطق المحمية البحرية، والتخصيص المكاني للاستخدامات البحرية/القطاعات البحرية (مثلا، حواري السفن، وعقود الوقود والغاز، وتدابير وقف الصيد في مصايد الأسماك، ومواقع البحث العلمي، وغيرها).

23- وتحدث نواتج التنوع البيولوجي الإيجابية من خلال التخطيط المكاني البحري عندما تعامل النظم الإيكولوجية المترابطة بصورة مستوية وعندما تعالج جميع الاستخدامات/الضغوط المؤثرة، حسبما تقتضيه المشاكل التي يتعين على الإدارة معالجتها.

24- والتخطيط المكاني البحري ليس نهاية في حد ذاته، وهو ليس بسياسة – بل هو إطار يركز على المكان الثلاثي الأبعاد والديناميكي في العادة، واللازم لتوفير السلع والخدمات التي يحتاج إليها المجتمع أو يبتغيها من النظم الإيكولوجية البحرية، وتخطيط كيفية استخدام هذا المكان. وفي أكثر حالاته كفاءة ينظر التخطيط المكاني البحري في ذلك كحدود طبيعية وسياسية في نفس الوقت، ويوفق استخدامات متعارضة للمكان بشكل عادل ومنصف، ويحدد استخدامات متضافرة وينهض بها، ويعترف بالقيمة الثابتة للتنوع البيولوجي، ويعمل في إطار النظام السياسي، والقانوني والإداري والطبيعي السائد.

عرض عام لنظرية وأسلوب تنفيذ التخطيط المكاني البحري

25- إن التخطيط المكاني البحري، ونظم الإدارة المكانية التي تنبعث عنه، مثل الإدارة الساحلية والتخطيط المكاني للمحيطات، يحدث بالفعل على نطاقات متعددة حول العالم، من مناطق بحرية صغيرة تخضع للإدارة المحلية والتخطيط الساحلي الذي تقوم به البلديات، من خلال تخطيط وإدارة على نطاق ضيق عند مستوى الولاية ومستوى المقاطعات. إلى تخطيط استخدام المحيطات في كل المناطق الاقتصادية الخالصة، من الحيد على الشعاب (مناطق ساحلية من خلال مستجمعات المياه وتمتد إلى البحار، أحيانا عبر حدود وطنية)، وداخل البحار الإقليمية والنظم الإيكولوجية البحرية الضخمة. وتتباين حجم مبادرات التخطيط المكاني البحري، ومنهجياته لإشراك أصحاب المصلحة والقيام بالتخطيط، واختلاف الأدوات، وهذا ما يحدث أيضا في الغايات والأهداف المعلنة للتخطيط المكاني البحري.

26- وليس من شك كبير في أن النظم السياسية والقانونية والإدارية والثقافية السائدة تملي ما إذا كان التخطيط المكاني البحري سينفذ وكيف سينفذ. وفي أي مناقشة بشأن التخطيط المكاني البحري، فإن هذه الاختلافات يجب الاعتراف بها وقبولها ولهذا السبب لا يوجد نموذج واحد للتخطيط المكاني البحري يناسب الجميع. وبينما لا يوجد نموذج واحد للتخطيط المكاني البحري، هناك عملية تخطيط عامة تنطوي على إنشاء رؤية، وتحديد الغايات وتقرير الأهداف القابلة للقياس، التي يمكن من خلالها تخصيص المكان والموارد داخل هذا المكان، فضلا عن الإدارة حسب المنطقة اللازمة لمساندة النظم الإيكولوجية التي يقدرها أصحاب المصلحة بصفة جماعية. ويرد وصف لهذه العملية في الأقسام التالية من هذه المذكرة.

الرؤية، وتحديد الغايات، وتقرير الأهداف

27- إن تحديد الغايات خطوة أولى ضرورية في جميع عمليات التخطيط المكاني البحري. ويبين مسح لمبادرات التخطيط المكاني البحري أن الرؤى إلى عالم بقيادة التخطيط المكاني البحري تتضمن تعارضا منخفضا بشكل واسع بين المستخدمين، وتحسينا لإدارة السواحل والبحار وإدارتها بفاعلية أكبر، والنظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي النقي، وصيانة خدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها المحيطات والسواحل ومصبات المياه للمجتمعات البشرية.

28- إن الغايات الاستراتيجية التي تحدد ما يجب القيام به لتحقيق الرؤية هي أعم بكثير من الأهداف في عمليات التخطيط المكاني البحري. فالخطط الأكثر فاعلية هي الخطط التي طورت استجابة لأهداف محددة بوضوح كبير، وأهداف محددة للغاية. ويحدث النجاح القابل للقياس عند وجود مقاييس ترتبط بأهداف، مع مؤشرات وأهداف متفق عليها. وفي نفس الوقت، فإن نظم رصد التأثيرات الإيكولوجية الاجتماعية للتخطيط المكاني البحري يجب أن تكون موجودة – وهذه يمكن أن تكون علمية و/أو تشاركية، اعتمادا على السياق. وينبغي للمعلومات من الرصد أن تفيد التكيف الإداري. ولكن بما أن الغايات يمكن أن تتغير، مثل تغير الظروف الإيكولوجية والاحتياجات البشرية، ينبغي أن يكون التخطيط المكاني البحري عملية دورية يوجد فيها تقييم دوري لمدى استمرار اتصال الغايات والأهداف.

الأدوات المتاحة والمنهجيات الابتكارية

29- إن المفاهيم والتكنولوجيات والعمليات الابتكارية التي ينبغي أن ترشد أو توجه التخطيط المكاني البحري تزيد كثيرا من إمكانياته لتحسين الإدارة الساحلية والبحرية. وتتضمن هذه المفاهيم الجديدة أن يتم التخطيط في وقت واحد أو بوسيلة منظمة وتدريجية عبر مجموعة مختلفة من المقاييس، وتخطيط ثلاثي الأبعاد للمكان في المحيطات يتضمن اعتبارات القاع وعمود المياه.

30- وإعداد الخرائط أساسي للتخطيط المكاني البحري. فخرائط السمات البيئية وتوزيع الأنواع والموائل، وخدمات وسلع النظم الإيكولوجية وهشاشة هذه النظم، وطرق تقييم البشر للمكان البحري والساحلي، والأنشطة أو الضغوط البشرية وتأثيراها التراكمية تتطلب بيانات وهي غالبا غير متاحة. وفي حالات كثيرة، يعد ذلك الحاجز التقني والعلمي الرئيسي للتخطيط المكاني البحري.

31- وينطوي التخطيط المكاني البحري الناجح ليس فحسب على وضع الخطط ولكن فحص المبادلات وإعداد السيناريوهات التي يمكن أن تساعد في زيادة الإدراك بآثار القرارات بخصوص الوصول إلى، وعدم استخدام المكان والموارد المحيطية والساحلية. ويمكن لمنهجيات الاستخدام الكامل وأدوات دعم القرار، مثل MARXAN،[6] أن تساعد على تقييم الخيارات، ولكن المبادئ التوجيهية يجب أن تعلن وتخضع للموافقة بوضوح. وفي معظم الحالات الخاصة بالتخطيط المكاني البحري الفعلي حول العالم، تشتق أولا الخيارات برأي الخبراء، ثم يجري تقييمها بأدوات تؤيدها البيانات المتاحة. ويجب أن نتوقع ونقيّم آثار تنفيذ خطة إدارة المكان (سواء كانت سلبية أو إيجابية – مثل إحلال الصيادين، وإضافة تكاليف على المستخدمين الصناعيين، وتخفيض صراعات المستخدمين) إما من خلال تحليل المبادلات، وإعداد السيناريوهات، أو مجرد إجراء مناقشات بسيطة بين أصحاب المصلحة حول النواتج المحتملة.

الدور الاستراتيجي للتخطيط المكاني البحري في إدارة الموارد عبر الحدود

32- إن التخطيط المكاني البحري يمكن أن يتم في مكان عبر الحدود ومناطق خارجة عن الولاية الوطنية، نظريا، ولكن التخطيط النظامي في هذه المناطق نادر. ومع استثناءات قليلة، فإن تحديد المكان البحري ما زال نهجا محددا أو نهجا وطنيا، يتمشى مع الاحتياجات والظروف المحددة لمجتمع معين أو دولة معينة.

---

[6] انظر http://www.uq.edu.au/marxan ، http://www.pacmara.org/tikiwiki/tiki-index.php?page=Marxan+Resources+and+Training

33- وينطوي التخطيط المكاني البحري على إمكانيات كبيرة لتحسين إدارة الموارد المشتركة على نطاق محلي وعلى نطاق النظم الإيكولوجية. ويعتبر إنشاء وتوضيح الأدوار المؤسسية والمسؤوليات والترابط أمرا حيويا للنجاح. وتعتمد مدى صعوبة ذلك إلى حد كبير على قضايا إدارية/قضايا الولاية القضائية. فإذا كانت مكونات النظام الإيكولوجي داخل ولاية واحدة أو تمتد عبر حدود إدارتين مستقلتين داخل دولة واحدة، أو بين دولتين، أو بين دولة ومناطق خارج الولاية الوطنية، فإن مشاكل الحوكمة المختلفة تبدأ تأثيرها. وحوكمة التخطيط المكاني البحري بإدارة منفردة ربما كان أهم أكثر الأوضاع بساطة، ويتطلب ارتباطا مؤسسيا بين السلطات التي تنظم مصايد الأسماك، والحفظ، والنقل البحري، واستخدام الأراضي الساحلية وأراضي المستجمعات المائية، والطاقة وغيرها. ويزداد التعقيد عند الانتقال من ولاية وطنية، من خلال ولاية عبر وطنية إلى ولاية عبر الحدود مع مناطق خارج الولاية الوطنية.

34- أن المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة حاليا، مثل المؤسسات التي تدعم البحار الإقليمية والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة هي المنتدى الواضح عبر الوطني لتنفيذ التخطيط المكاني البحري عبر الحدود. ومن أمثلة ذلك هناك بحر البلطيق، وهو منطقة بحرية شبه مغلقة تقدم السلع والخدمات الحيوية من النظام الإيكولوجي إلى دول بحر البلطيق، ولكنها تظل معرضة لضغوط بيئية. وكان للاعتراف بالأهمية بين التخطيط المكاني الأرضي والتخطيط المكاني البحري تأثير نافع كبير على التخطيط المكاني البحري في بحر البلطيق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للتخطيط المكاني البحري أن يتخذ تحليلات تشخيصية وخطط عمل إستراتيجية عبر الحدود تتدفق من هذه التحليلات إلى علم الإدارة.

35- ويوجد في مناطق كثيرة العمل الأساسي للتخطيط المكاني البحري في مناطق عبر الحدود ومياه دولية. ومثال ذلك أن الأوصاف العلمية جاري إعدادها للمناطق البحرية المهمة إيكولوجيا أو بيولوجيا (EBSAs)، باستعمال معايير مقبولة دوليا، مثل المعايير العلمية (المقرر 20/9، المرفق الأول) التي أعدت في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي من خلال سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي يجري تنظيمها الأمين التنفيذي. غير أن مشاركة المنظمات الدولية، مثل المنظمة البحرية الدولية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك (RFMOs)، والسلطة الدولية لقاع البحار والمنظمة البحرية الدولية ضرورية لتنفيذ التخطيط المكاني البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية.

36- ومن الواضح من المبادرات الإقليمية للتخطيط المكاني البحري أنه من الصعب تحديد النطاق الصحيح الذي ينبغي عنده تحقيق غايات إيكولوجية حتى لا نثقل كثيرا على القدرات المؤسسية. ومن الأفضل التخطيط بشكل متزايد/بشكل تكييفي، والاستثمار في إيجاد مصالح مشتركة وغايات ورؤية مشتركة عند العمل عبر الحدود الوطنية، كما في إنشاء شبكات التعليم. ومن الحواجز أمام التخطيط المكاني البحري عبر الحدود هناك الحماية بخصوص الولايات الوطنية، والصوامع المؤسسية الوطنية والعابرة للحدود، والتراث الثقافي، وقيود تبادل المعلومات، وعدم وجود معلومات حول الموارد/الخدمات القيمة التي قد تدفع التخطيط المكاني البحري عبر الحدود.

الحواجز أمام التخطيط المكاني البحري ووسائل التغلب عليها

37- هناك قيود وحواجز متعددة أمام التخطيط المكاني البحري الشامل أو واسع النطاق، لاسيما في المناطق المتعددة الولايات. ويمكن تقسيم هذه بأربع وسائل: الحواجز المؤسسية، والاعتبارات البيئية أو الإيكولوجية،

والقيود الاجتماعية، والقيود الاقتصادية. وتناقش هذه المذكرة كل واحدة من مجموعات الحواجز هذه وتقترح حلولا للتغلب عليها.

الحواجز المؤسسية

38- *الخشية من فقدان السيطرة على عملية صنع القرار*. وينبثق ذلك من اعتقاد بأن التخطيط محايد – أي أن صندوقا أسود تذهب إليه البيانات والمعلومات، وتؤدي إلى نتائج لا يمكن التنبؤ بها (عدم اليقين حول القرار/التوصية التي قد يتم التوصل إليها). ويبدو أن المؤسسات الوطنية التي لها مسؤوليات تنظيمية لقطاعات معينة، تعمل بشكل مريح ومستقل، وقد تفضل اتخاذ القرارات على أساس الطلبات المستلمة (بقيادة المطور) بدلا من السير حسب خطة وضعت بتوافق الآراء.

39- عدم *فهم التخطيط المكاني البحري والتأييد المؤسسي الواسع الانتشار له*. إن التخطيط المكاني البحري اصطلاح جديد، وهو اصطلاح لم يعرّف أو يشرح بعناية. والاتصال كان غير ملائم حول كيفية تحسين التخطيط المكاني البحري للنوعية والكفاءة في صنع القرار بتأمين تجميع كل المعلومات المتوافرة وإتاحتها في العملية.

40- *الاشتراك المؤسسي غير الملائم*. إن البحار الإقليمية والنظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة (LME) والمنظمات الدولية (المنظمة البحرية الدولية (IMO)، والسلطة الدولية لقاع البحار (ISA)، ومنظمات مصايد الأسماك) هي المنتديات المؤسسية الصحيحة لتحقيق التقدم في التخطيط المكاني البحري حسب النظام الإيكولوجي عبر الوطني وعبر الحدود. واستخدمت أيضا بنجاح لتبادل الخبرات والمعلومات العلمية وتحسين القدرات للتخطيط المكاني البحري. وهناك إمكانية كبيرة لاستخدامها كمنبر للمشاورات عبر الوطنية المبكرة للتخطيط المكاني البحري. وإيجاد جدول التنظيم والمعدات ونظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات يعتبر بداية مفيدة.

41- *فرض التخطيط على المؤسسات، بدلا من أن تقوم هي بإعداده*. ينبغي أن تنشأ الحاجة إلى التخطيط المكاني البحري من أصحاب المصلحة (بما فيهم الحكومات). وبناء عليه، ينشأ الحاجز عندما يُفرض النهج أو يتم الإجبار عليه. وقد تؤدي أيضا النزعة إلى تقديم التخطيط المكاني البحري أو أطر الإدارة الأخرى أو الأدوات قبل أن يكون هناك حاجة قوية أو التزام قوي، يؤدي إلى نشوء تحديات في التنفيذ. وهناك النزعة إلى الاسراع في العملية والاستجابة للفرص المالية بدلا من إنشاء دائرة مؤسسية أو التزامات مؤسسية قبل الاعتماد الرسمي للبرامج.

42- عدم وجود *أطر قانونية داعمة*. إن غياب الأطر القانونية المتسقة، أو الاتساق والتجانس القانوني على الصعيد المحلي ومستوى الدولة والصعيد الوطني، يشكل مشكلة ويمكن أن ينشأ عنه حالات من الإزدواجية، والالتباس وسياسات متعارضة. غير أن إطارا قانونيا مدعما يحتمل ألا يكون شرطا أساسيا أو واقعيا، بل يمكن أن ينشأ من خلال الممارسة.

43- *القدرات غير الكافية*. يعتبر الاستثمار على المدى الطويل في تنمية القدرات البشرية والمؤسسية للأنشطة الضرورية المتعلقة بالتخطيط المكاني البحري أساسيا للنجاح. ويشمل هذا إعداد/تخزين/تحليل المعلومات ذات الصلة، والتخطيط، والتنفيذ والتقييم. وتشمل تنمية القدرات دعم قيادة النصراء في القطاع العام على التخطيط المكاني البحري، بما في ذلك الأشخاص الموجودين في قطاعات مستخدمي الموارد (الصيادون، والسياحة، وغيرها). وفي الحالات التي يستند فيها التخطيط المكاني البحري على أساس قوي من الإدارة المتكاملة للمناطق

الساحلية، قد يشكل النقل إلى البحار تحديات مع التخطيط المكاني البحري الشامل بسبب القيود المالية، والقدرات المؤسسية، وتحديات الإنفاذ، وربما الأكثر أهمية – عدم وجود أطر قانونية يمكن أن تعكس الأولويات التي تكون متعلقة بالسواحل أكثر من تعلقها بالبحار. إن الاستثمار في الإنفاذ، وإن كان مهما، يجب أن يكون متوازنا مع الاستثمار في تنمية القدرات وعمليات التخطيط التشاركي.

الحواجز البيئية

44- إن الاعتقاد بأن التخطيط المكاني البحري إما أن يكون ذا موجها للحفظ بالدرجة الكافية أو أنه يركز كثيرا على حفظ الطبيعة، فهو يهتم عموما بحل النزاعات وتخصيص المكان لمنتفعين مختلفين، وهو لا يتصل بالحفظ أو الحماية. غير أن التخطيط المكاني البحري يوجه تحديد وتخصيص المناطق للحفظ، ويمكن أن ييسر إجراء تحسينات بيئية عالمة عن طريق تجميع المعلومات المتاحة وأوجه الضعف في خرائط سلع وخدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها في صنع القرار.

45- *التحديات التي تعترض الاتفاق مع تأثيرات تراكمية متعددة*. أن التخطيط المسبق يمكن أن يحدد ثغرات في السياسة، ويساعد على تجنب الضرر المتزايد البطيء، ولكن فحسب إذا تم رصد جميع التأثيرات الحرجة وتكون استجابة الإدارة حلا يتفق مع مسائل الإدارة والغايات والأهداف التي يجب أن يتناولها التخطيط المكاني البحري.

الحواجز الاجتماعية

46- *إحساس بأن التخطيط المكاني البحري هو الأمر الكبير القادم، وأن وكالات التخطيط والإدارة يجب أن تتوقف عما تفعله لتبني هذا النهج الجديد*. إن التخطيط المكاني البحري جديد ومن غير الواضح كيف سيكمل بدلا من أن يستبدل النُهج المستندة إلى المجتمع لإدارة الموارد الساحلية والبحرية.

47- *صعوبة التوفيق بين التخطيط من القمة إلى القاعدة والتخطيط واسع النطاق مع الإدارة من القاعدة إلى القمة والإدارة الأكثر تحديدا*. ويجب أن يعترف التخطيط المكاني البحري بأهمية النُهج القائمة من القاعدة إلى القمة – وليس الهدف هو استبدال هذه المبادرات بل التنسيق بينها والبناء عليها. والواقع أن عملية التخطيط المكاني البحري تكرارية وتشجع المبادرات من القاعدة إلى القمة فضلا عن تحسينات الحوكمة العليا. ويمكن للتخطيط المكاني البحري أن يحدد التآزر ويدير الاستخدامات للنهوض بالاستخدام المتعدد للمكان.

الحواجز الاقتصادية

48- *إن القطاعات القائمة التي يُتصور الوصول بحرية إليها، مثل مصايد الأسماك، والنفط والغاز، والمواسير والكابلات، والنقل البحري والملاحة يمكن أن تجد نفسها خاسرة في عملية التخطيط المكاني البحري*. إن الطلب على المكان البحري من استخدامات جديدة مثل الاشتقاق المتجدد للرمال والحصى وحفظها سيستمر بل وربما يزداد. وهناك مساوئ مميزة من عدم المشاركة في التخطيط المسبق للتخصيص المكاني لهذه الأنشطة. فبالاشتراك والسعي إلى التخفيف، والحلول الوسط وأوجه التآزر يعد ضروريا.

49- عدم وجود *اهتمام بالتكاليف والمنافع*. إن المنافع الملموسة (حتى إذا اعتبرت أكثر من التكاليف) لا تكون دائما واضحة للمؤسسات وللقادة. ويمكن للتغيير أن يكون مكلفا، وسوف يغير تيارات المنافع الحالية من الوضع الراهن. وينبغي تحديد منافع متوقعة وتقييمها بشكل واقعي، بينما يتم النظر في التكاليف في نفس الوقت. والحوافز

للتعاون بين المؤسسات (مثل الأموال، وتخفيضات التكاليف، وغيرها) يمكن أن تيسر إطلاق عملية للتخطيط المكاني البحري وتحقيق نجاحها في النهاية. وتعتبر تنمية القدرات أمرا بطيئا ومنهكا، ولكنه مهمة ضرورية. وبدون القدرة على إدارة عمليات معقدة، فإن التخطيط المكاني البحري يحتمل أن يفشل. واستدامة القدرات أمر صعب نظرا لدورات التمويل القصيرة عموما.

50- *المقاومة للتخطيط المكاني البحري يجب توقعها*. تأتي هذه المقاومة من مصالح قوية ثابتة (القوة العسكرية، والقادة السياسيون، ومجموعات مستخدمي الموارد، وغيرهم) أو مؤسسات غير مهتمة بالسلطة (عدم وجود الحاجة المتوقعة، وانخفاض الأولوية في مواجهة مشاكل ملحة). وينبغي أن يحدد التداخل بين الولايات القضائية و"تنازع مناطق النفوذ" ويتم التغلب عليها من خلال عملية التخطيط المكاني البحري. ويجدر التشديد مرة أخرى على أن التخطيط المكاني البحري لا يعد دواء شافيا ولن يتغلب على هذه المقاومة في كل الحالات، كما يتضح من مبادرات التخطيط المكاني البحري التي فشلت أو غير الملائمة المشروحة في هذا التقرير.

51- *حيثما تنشأ الصراعات، ينبغي أن تتم الوساطة بينها بدلا من كبتها*. إن التخطيط المكاني البحري يعتبر عموما محايدا في السعي إلى توصيل، وحتى النهوض التنمية التي تعتبر مستدامة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا. غير أن التخطيط المكاني البحري في الحقيقة (فضلا عن الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية، والمناطق البحرية المحمية وغيرها من أدوات الإدارة المكانية الأكثر تركيزا) يمكن أن تختلف عن كونها محايدة. وفي هذه الحالات، يصبح التخطيط المكاني البحري تمثيلا لنظام قيمة معين، ويمكن أن يعتبر صحيحا ويمثل مصالح الأغلبية، ولكنه يقابل مقاومة من آخرين لديهم قيم أخرى. ويجب القيام بوساطة في ذلك الصراع.

52- *الاعتقادات والمسائل المتعلقة باللغة*. مثلا، يعتبر التقسيم إلى مناطق كنتيجة للتخطيط المكاني البحري مقبولا على نحو واسع في أوروبا، ولكنه يعتبر فاشلا من الوجهة السياسية في أماكن أخرى. وهناك حالات قاومت فيها مجموعة واحدة أو أكثر من المستخدمين التخطيط المكاني البحري، ولكن لا يوجد دليل على إمكانية تغيير الاعتقادات عن طريق المناقشة المفتوحة لما هو التخطيط المكاني البحري وما لا يشكل التخطيط المكاني البحري. وفي بعض الحالات، لم يؤيد المستخدمون فحسب عمليات التخطيط المكاني البحري، بل قدموا دوافع لها. وبناء عليه، فإن الاعتقادات الخاطئة وحواجز اللغة يمكن التغلب عليها من خلال الوساطة في المناقشات، وعملية تخطيط تكون تشاركية، ومفتوحة، ومنصفة قدر الإمكان.

رابعا – الاستنتاجات

53- إن التخطيط المكاني البحري إطار يدعم الإدارة على أساس النظام الإيكولوجي، حيث يعترف بالروابط بين الأراضي والمياه العذبة، والنظم الإيكولوجية البحرية، ويعالج الاستخدامات البشرية والآثار ذات الأهمية في جميع هذه النظم. وبناء عليه، فإن التخطيط المكاني البحري الشامل لدية إمكانية تحسين الإدارة على نحو كبير، وخفض فقدان خدمات النظم الإيكولوجية، والمساعدة في معالجة الصراعات أو تجنبها، وتوليد وفورات الحجم وكفاءات للإنفاذ والإدارة. وقد لمس المخططون في سعيهم للتقاسم المنصف للمنافع دعما أكبر وطويل الأجل للتخطيط المكاني البحري.

54- إن الحل الواحد الذي يناسب الجميع لا يسري على التخطيط المكاني البحري؛ فمن أجل تحقيق التخطيط المكاني البحري لكامل إمكانياته، ينبغي بناء القدرات على التخطيط والإدارة المحددين السياق. وتحتاج العمليات

المتعددة النطاقات أن تجمع بين المبادرات التي تنطلق من القاعدة إلى القمة والمبادرات التي تنطلق من القمة إلى القاعدة في نهج منظم. فإشراك القادة، وإيجاد فهم مشترك وإنشاء أفرقة عاملة يؤدي إلى استقطاب، وتمويل مشترك، وإدارة محسنة.

55- وتعتبر مبادرات التخطيط المكاني البحري الشاملة جديدة نسبيا وبالتالي لم يتم اختبارها على نحو كبير. وفي المبادرات التي يجري إعدادها حاليا، يبدو أن هناك تركيز أكبر على التخطيط بدلا من التنفيذ بعد وضع الخطة. وهذا يتعارض مع عمليات التخطيط المكاني البحري صغيرة الحجم، مثل العمليات التي تعمل كأساس لتصميم الإدارة المتكاملة للمناطق البحرية والساحلية أو المناطق المحمية البحرية. وتأخذ العمليات القوية للتخطيط المكاني البحري في الحسبان جدوى التنفيذ، وهي بدورها تؤثر في إعداد هذه الخطط.

56- إن ويقدم إطار قانون مساند لدعم التخطيط المكاني البحري، ونظام إدارة يسمح بالتخطيط التشاركي والإدارة التكيفية يتم فيه مراجعة الغايات والأهداف دوريا، يقدم عناصر أساسية لإنجاح التخطيط المكاني البحري. ولدى إعداد التخطيط المكاني البحري، ينبغي إيجاد تعريف واضح للمسائل التي ستتم معالجتها في هذا التخطيط، والمخاطر والتكاليف المحتملة للاشتراك في هذه العملية. ويعتبر إعداد عمليات تخطيط تشاركية ضرورية لإيجاد شرعية للتخطيط المكاني البحري والثقة فيه.

57- ويتطلب التخطيط المكاني البحري الناجح ليس فحسب إطارا قانونيا، بل أيضا حوكمة جيدة (وفي هذه الحالة، تعني الجيدة المناسبة للسياق الاجتماعي والسياسي والقدرات؛ وتشير الحوكمة إلى جميع أشكال الإدارة، وليس فحسب الشكل الذي تتخذه الحكومات).

58- ومن الضروري الاعتراف بالحاجة إلى موارد مالية مستدامة والعمل على إيجادها لدعم التخطيط المكاني البحري. وقد يكون من المفضل أن تكون كميات الدعم معتدلة ولكنها متسقة، مثلا من خلال موارد الإيرادات من المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية أو رسوم المستخدمين، نظرا لأن المنح الكبيرة قد تؤدي إلى الاعتماد عليها.

59- وينبغي أن تدعم المنظمات الحكومية الدولية، والحكومات الوطنية والمحلية أنشطة كافية لبناء القدرات والتوعية العامة التي تستهدف الجماهير ذات الصلة بشأن فائدة التخطيط المكاني البحري كأحد النُهج الرئيسية لإدارة المنطقة الساحلية والمكان البحري على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية عبر مجموعة من الموضوعات تشمل ما يلي:

(أ) تعزيز الإدارة والأطر المؤسسية والقانونية المؤاتية لتعميم التخطيط المكاني البحري في أطر الإدارة القائمة؛

(ب) إنشاء أو تعزيز الرصد، وتحليل البيانات ونمذجة السيناريوهات لسلع وخدمات النظم الإيكولوجية كأساس لتطوير التخطيط المكاني البحري؛

(ج) دعم تقييمات الأثر وترسيخ الرصد الفعال في الجهود القائمة المتعلقة بالتخطيط المكاني البحري؛

(د) تعزيز وتيسير التعاون فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف، والحكومة والقطاعين الخاص والعام، والمؤسسات التعليمية والعلمية، والمجتمعات الأصلية والمحلية في إعداد وتنفيذ التخطيط المكاني البحري.

- - - -